

البيان الختامي للاجتماع الثاني
لوزراء المسؤولين عن التنمية والشؤون
الاجتماعية

في الدول العربية ودول أمريكا
الجنوبية

(برازيليا 1-2 مارس/آذار 2010)

البيان الختامي
للاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن التنمية والشؤون
الاجتماعية
في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
برازيليا 1-2 مارس/ آذار 2010

نحن الوزراء المعنيون بالتنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في اجتماعنا الثاني للتعاون الإقليمي المنعقد في برازيليا في الثاني من مارس/آذار 2010، بدعوة كريمة من معالي السيد بترىويوس أنانياس - وزير التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع في البرازيل.

إذ ندرك أهمية التعاون الإقليمي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، بوصفها آلية للتقارب وتعزيز التنمية البشرية والتعاون المشترك، لتحقيق الرفاه ومستويات أفضل للحياة المعيشية لشعوب كلا المنطقتين، وفي هذا الإطار نؤكد على تعاون جنوب-جنوب ودوره المحوري في تعزيز التضامن بين الدول النامية لتحقيق التنمية والتقدم في المجالات كافة.

نؤكد مجدداً على النتائج التي توصل إليها الاجتماع الأول لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي عقد في القاهرة في 3 مايو/أيار 2007، الذي ركز على محور التعاون الإقليمي إستناداً إلى المبادئ الواردة في إعلان برازيليا الصادر عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (برازيليا 10-11 مايو/أيار 2005)، وإعلان الدوحة الصادر عن القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الدوحة 31 مارس/آذار 2009).

نقدر عالياً قرارات ونتائج القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في 9 يناير/كانون الثاني 2009، وخاصة مصادقة القادة العرب على البرنامج العربي لخفض الفقر والبرنامج العربي لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، اللذان بمقدورهما أن يقوموا على نحو جوهري بتعزيز الرفاه الاجتماعي في الدول العربية، وضمان الأمن الغذائي والمساواة في توزيع الدخل والاندماج الاجتماعي.

نعبر عن رضائنا من التقدم الذي تم إحرازه، لمأسسة العمل في إتحاد دول أمريكا

الجنوبية، وعلى نحو خاص نتائج الدورة العادية لإجتماعات رؤساء الدول والحكومات (كيوتو 10 أغسطس / آب 2009)، وأيضاً نتائج الاجتماع الأول لمجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في دول أمريكا الجنوبية (كيوتو 11 ديسمبر/كانون أول 2009)، الذي صادق على خطة العمل الاقليمية نصف السنوية للتنمية الاجتماعية.

نشير إلى أن مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يستدعي تنفيذاً كاملاً لحقوق الإنسان، والقدرة على الوصول إلى كافة الخدمات الاجتماعية، وعلى نحو خاص منها التعليم والخدمات الصحية عالية الجودة، وتوفير العمل الكريم على أساس أنها مسائل مترابطة، وتمثل متطلبات أساسية لتحقيق مستويات أفضل من المساواة في المجتمع والاندماج الاجتماعي.

نؤكد مجدداً على الأهمية العالية للضمانات التي وفرتها الحكومات في كلا المنطقتين لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وعلى أنها شاملة لا تقبل التجزئة لطبيعتها التبادلية والتي تعد حجر الزاوية للديمقراطية وعنصراً ضرورياً لبناء مجتمعات أكثر عدلاً، ويؤكدون على مبادرات وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتعزيز الوصول إلى المعرفة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

نؤكد على الدور المحوري للأسرة في تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، وعاقدون العزم على تقوية هذا الدور وتمكينها على نحو متزايد لضمان رفاهها وتوفير مستوى معيشي لائق لها، من خلال ممارسة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

ندرك ضرورة الأعتاق من الفقر المدقع والجوع بوصفهما، جوهر حقوق الإنسان ودورها المحوري في ترابط واتساق الاندماج الاجتماعي، والوحدة الوطنية بما يعزز الاستقرار السياسي.

نشدد على تحسين الفرص والخيارات للشعب، لضمان توفير الشروط الأساسية للتنمية البشرية خاصة منها، العمر المتوقع عند الحياة والمعرفة والتعليم والحياة الكريمة وتغيير إتجاه اللامساواة في القضايا ذات الصلة بتوزيع الانفاق الاستهلاكي وتحسين توزيع الدخل.

نؤكد على أهمية إستراتيجيات الاقتصاد الكلي المحابية للفقراء، التي تتطلب إدماجها في الاستثمار العام، بوصفها الأداة الرئيسية للنمو المستدام، وتعزيز الاستثمار في الفقراء القائم على أساس مناهج غير تقليدية وبناء قدراتهم الانتاجية ومستوى تشغيلهم.

نأخذ بعين الاعتبار، الحاجة إلى تبني آليات جديدة لإنهاء اللامساواة، من خلال

الاستثمار في الفقراء وإستخدام سياسات الاقتصاد الكلي للمساعدة في تحسين رأس المال البشري.

نشدد على توفير العمل للنساء والشباب من أجل المساعدة لخفض الفروق في النوع الاجتماعي وإتاحة فرص أوسع للمجموعات المهمشة في المجتمع في مسار إتخاذ القرارات الاجتماعية.

ندرك أهمية الإسراع في خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات وسوء التغذية والفروق بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

نستذكر الاجتماع الذي أنعقد على هامش الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة للإحتفال بمناسبة مرور خمسة عشرة عاماً على تبني إعلان بكين، وخطة العمل (بكين +15)، الذي أكد على أهمية تمكين المرأة وزيادة أسهامها في النشاطات الاقتصادية ومعالجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على وضع المرأة.

يشددون على أهمية نشاطات برامج منظمة المرأة العربية، وبرامج لجننتها حول وضع المرأة في القانون الإنساني الدولي، وهو العمل الذي بدأ خلال إجتماع المنظمة الذي أنعقد في تونس في الفترة من 21 إلى 22 فبراير / شباط 2010، وذلك بهدف تمكين المرأة العربية.

نؤكد مجدداً على توفير العمل المنتج والكريم للجميع، بوصفه أحد أهم مجالات التنمية، وهو المجال الذي يستدعي تسريع التقدم فيه، وذلك من خلال دمج العمل الكريم في السياسات التنموية والاستراتيجيات والبرامج، بما في ذلك إتخاذ إجراءات محددة لحماية اجتماعية واسعة وتحسين الحوار الاجتماعي والارتقاء بمعايير العمل الدولية.

نشدد على أهمية بذل الجهود لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة التي يجب أن تخدم الفرص لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية بشكل دائم، وذلك في سبيل تجنب المعاناة للمجموعات الهشة والأقل حظاً من الآثار السلبية الأكثر خطورة للأزمة، آخذين بعين الاعتبار الحلف الدولي للتوظيف الذي أطلقته منظمة العمل الدولية ومبادرة الحماية الاجتماعية.

ندعو الدول المانحة للوفاء بتعهداتها حول المساعدات الرسمية للتنمية، ورصد 0.7% من دخلها الوطني، ونوصيهم بإتخاذ إجراءات محددة في سبيل مساعدة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية للتقدم نحو إنجاز الأهداف التنموية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

نشدد على رصد المساعدات الرسمية للتنمية التي يجب أن تقوم على أولويات التنمية وليس على الاعتبارات السياسية، وأن يتم توزيعها بشكل كفؤ على الدول النامية، خاصة منها الدول الأقل نمواً والدول التي تمر بنزاعات على اعتبار أنها أكثر الدول التي لن تتمكن من الوصول إلى إنجاز الأهداف التنموية للألفية، بالإضافة إلى ذلك فإن على الدول المانحة ضمان معالجة الاعفاء من الديون بمعزل عن المساعدات الرسمية للتنمية.

نعترف بالحاجة إلى تحديد مصادر جديدة ومعروفة للتمويل، لإنجاز الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015، خاصة ما يتعلق منها بخفض الفقر، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن تحقيق نمو مستدام محاب للفقراء في الدول النامية وعلى نحو رئيسي في المناطق الريفية، وذلك لضمان حصولهم على الغذاء.

نأخذ بعين الاعتبار المبادئ الواردة في إعلان القمة العالمية للأمن الغذائي (روما 2009)، آخذين في الاعتبار الحاجة الماسة لتجاوز أزمة الغذاء العالمية، من خلال عمل تعاوني يضم جميع المعنيين في اللجنة الدولية للأمن الغذائي التي تعتبر إحدى المكونات الرئيسية للشراكة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

نؤكد مجدداً على أن إستمرار الإحتلال للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية، يشكل عائقاً أمام التنمية، وخاصة على قدرة الشعب الفلسطيني لإنجاز الأهداف التنموية للألفية، وعليه فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، على أسس مبادئ الأرض مقابل السلام، ووفقاً للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) و 338 (1973)، بالإضافة إلى إطار عمل مدريد، ومبادرة السلام العربية، وإعلان الدوحة الثاني للقمة العربية - الأمريكية الجنوبية (2009/3/31)، والتي تعترف بالأمن لجميع دول المنطقة، كما نشدد على أهمية التطبيق الكامل (لخارطة الطريق)، وذلك في ضوء الآثار الاجتماعية التي يخلفها الإحتلال المفروض على الشعب الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين

يعيشون تحت الحصار في قطاع غزة. وفي ضوء تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة إقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1515 (2003)، وإنشاء الدولة الوطنية الفلسطينية، على أساس حدود 1967، التي تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وإنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من يونيو / حزيران 1967، وأزالة المستوطنات، ومن ضمنها مستوطنات القدس الشرقية، وندعو المجتمع الدولي إلى الإسراع في تقديم المعونات والمساعدات للتنمية، لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الإزدهار وإحراز التقدم نحو التنمية والرفاه. كما نأخذ بعين الاعتبار الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 9 يوليو / تموز 2004، بشأن "العواقب القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ونطالب كافة الأطراف المعنية بالالتزام بهذا الرأي الاستشاري، وضرورة إنهاء الحصار ضد الشعب الفلسطيني الذي أسهم في توسيع الفقر في أوساطهم.

نعرب عن تضامننا مع شعب شيلي الذي تأثر من الزلزال الذي وقع في 27 فبراير / شباط 2010.

نعرب عن تضامننا مع شعب هايتي ودعمنا للجهود الجارية والتي ستجري في المستقبل لإعادة بناء هايتي التي تأثرت بزلزال 12 يناير/كانون ثاني 2010.

ندرك أهمية المزيد من التنسيق بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والاجتماعية في وقتها المناسب، آخذين بعين الاعتبار العادات والتقاليد للشعب الذي يتم تقديم المساعدات له، سواء في كلا المنطقتين أو في موقع ثالث.

ندعو إلى رفع القدرات لدول المجموعتين في مجالات جمع البيانات ونظم المعلومات وتطوير القدرات الذاتية لدول المجموعتين لمراجعة ورصد تقدمها نحو مختلف أنماط التنمية التي تسهم في زيادة التماسك الاجتماعي ورأس المال المجتمعي.

نتفق على:

1- تبني خطة عمل برازيليا للتعاون الاجتماعي (مرفق 1)، الذي يعتبر جزءاً من هذا الإعلان، ونلزم أنفسنا بتنفيذ ما ورد في الخطة.

2- نرحب بالتنظيم الهيكلي للجنة القطاعية للتعاون الاجتماعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الذي تم تقديمه خلال الاجتماع السادس لمجلس كبار المسؤولين (كيوتو 26 - 27 فبراير / شباط 2010)، والتي أُقترح مبدئياً أن يتم تنسيق أعمالها، من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب، ورئاسة مجلس وزراء التنمية الاجتماعية في إتحاد دول أمريكا الجنوبية، بمساعدة منسق دول أمريكا الجنوبية، للقمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية (البرازيل)، وذلك إلى حين إقرار كافة الرئاسة المشتركة للجان القطاعية.

3- دعوة الدول الصناعية للإلتزام بحشد الموارد التي تم الإلتزام بها في المؤتمر رفيع المستوى للأمن الغذائي الذي عقدته منظمة الزراعة العالمية في يونيو/حزيران 2008، والتأكيد على إلتزام دول المنطقتين بإعادة تفعيل اللجنة الدولية للأمن الغذائي، بوصفها محفلاً متعدد الأطراف، والتي يمكن للدول من خلالها حل مشكلات عدم توفر الأمن الغذائي.

4- تقييم وتحليل نتائج المنتدى الثالث للأمم المتحدة لتحالف الحضارات والذي سيتم تنظيمه في ريو دي جانيرو (28-29 مايو 2010)، وكذلك المبادرات الأخرى ذات الصلة، مثل معاهدة إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وذلك لوضع السياسات والبرامج الملائمة، وأهمية الاحتفال بعام 2010 بوصفه السنة الأمريكية للمرأة، وذلك وفقاً لما أعلنته منظمة الدول الأمريكية، التي سيتم خلالها تنظيم عدد من النشاطات لنشر المعاهدة الدولية والتشريعات الوطنية التي تعمل على الارتقاء بحقوق الانسان للمرأة، وأيضاً المساواة في النوع الاجتماعي.

5- التعبير عن التقدير لحكومة الجمهورية اللبنانية، لتفضلها بإستضافة الاجتماع الثالث لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية، في عام 2012.

6- التعبير عن خالص التقدير لحكومة البرازيل، وعلى نحو خاص وزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الجوع، لتنظيمها الناجح للإجتماع الثاني لوزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في الفترة من 1 إلى 2 مارس/آذار 2010.

برازيليا في الثاني من مارس/آذار 2010